# الآثار القانونية للشائعة في القانون الأردني

**حسام عليان محمد الخرابشة**

**البريد الالكتروني Hussam144872@gamil.com**

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الآثار القانونية للشائعة في القانون الأردني، وذلك من خلال مقدمة وثلاثة مباحث، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي،كما استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي النظر في القوانين وآراء المشرعين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم طرح الأسئلة الآتية: ما حقيقة الإشاعة؟ ومتى تقع المسؤولية الجنائية على الشخص بسبب ترويجه للإشاعة؟ وما الآثار القانونية الناجمة عن الإشاعة؟ وما الطبيعة القانونية لجريمة الإشاعة؟ ،حيث ضبط مشروع القانون مصطلح خطاب الكراهية الذي جاء بقانون العقوبات لعام 1960 وجرم نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة بالحبس أو الغرامة، تتمثل السبل القانونية لمواجهة الإشاعة في الدور التشريعي، والدور الإعلامي، والتنظيمات السياسية، والمؤسسات التعليمية، ووزارة الأوقاف. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أهمية تطبيق القانون في مواجهة الشائعات ولكن الخلاف يظهر في حجم هذا الدور وطبيعته إيجاباً وسلباً،و يعتبر مصطلح الإشاعة من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة نظراً لاتصاله بتخصصات عديدة مثل علم النفس والقانون والأنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والحرب النفسية وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة محاسبة كل من ينشر الشائعات أو من يسير في هذا الاتجاه من خلال القوانين الرادعة والضابطة.

الكلمات المفتاحية : الآثار، القانون الأردني ، الشائعة.

**Abstract**

**The common legal effects in the Jordanian law**

This study aimed to identify the common legal effects in the Jordanian law, through an introduction and three topics, the study used the descriptive approach, the study also used the deductive approach and the inductive approach looking at laws and legislator's opinions, and in order to achieve the goals of the study the following questions were asked: What is the truth of the rumor ? And when does criminal responsibility fall on a person because he promotes the rumor? What are the legal implications of the rumor? What is the legal nature of the crime of rumor? Where the bill set the term of hate speech that came with the 1960 Penal Code and criminalized spreading false rumors and news with imprisonment or a fine., And that legal means to face rumors in the legislative role, the media role, political organizations, educational institutions and the Ministry of endowment. The results of the study showed the importance of applying the law in facing of rumors, but the difference appears in the size and nature of this role, positively and negatively .The term rumor is one of the concepts related to the wide-ranging activities because of its connection with many disciplines such as psychology, law, anthropology, politics, economics, sociology and psychological warfare. In light of the results, the study recommended that those who spread rumors or who go in this direction should be held accountable through deterrent and controlling laws.

**Key words**: effects , Jordanian law, the rumor

**الخلفية النظرية**

في ظل الأوضاع والظروف التي تعيشها المملكة الأردنية الهاشمية في الآونة الأخيرة، كثرت الإشاعات وازدادت حدتها، وقد ترددت في المجالس والبيوت دون إدراك الأثر الناجم عنها في توجيه الرأي العام وتكوين عقليته وبناء مزاجه والذي أصبح يقرر مصير الدول، خاصة أن هناك مجموعات غير معلومة نشطت على وسائل الإعلام، والتي ساهمت في ازدياد وانتشار الشائعة، الأمر الذي أدى لصعوبة تعقب مصدر الشائعة كونها تستخدم نطاقات الكترونية من خلال خوادم أي (سيرفرات) خارج الأردن، وتلك المجموعات تبث الاتهامات، وتردد إشاعات تبرز قلة الخبرة لديها وسوء النية ويقع ضحيتها أفراد مندفعين يرددونها بدون تدقيق الأمر الذي يؤدي لعواقب وخيمة تلحق ضرراً جسيما بالدولة الأردنية وأفرادها.

وتعد الإشاعة في العصر الحالي وسائل تكتيكية تستخدم من قبل أفراد أو مجموعات من اجل تحقيق أهداف مرحلية أو تنفيذ خطط بعيدة المدى بما يعبر عن مفهوم الإستراتيجية، كما أن الإشاعة ليست مسألة حديثة، بل لها جذور عميقة ممتدة عمق التاريخ البشري، وقد عرفها القدماء وأتقنوا استخدامها وتوجيهها بما يخدم مصالحهم، ويحقق مآربهم، حتى أن هناك دولا انهار اقتصادها وتفكك نظامها بسبب الإشاعة، وأطلق على مروجي الإشاعة الهدامة داخل المجتمع في أزمنة الحروب اسم (الطابور الخامس)، ومصدرها تلك التسمية أن احد قادة الجيوش حاصر إحدى المدن بأربعة طوابير من الجنود، فجاء إليه قادة الطوابير وطلبوا منه طابورا خامساً من أجل إحكام الحصار على المدينة، فأجابهم بأن لديه طابوراً خامساً داخل المدينة يروج لإشاعات وأكاذيب حول قوة العدو، وضعف الجيوش التي تدافع عن المدينة، مما أشعرهم بالوهن في الدفاع، وأدى بالتالي إلى سقوط تلك المدينة بيد المعتدين (الناشري، 2013)

أصبحت الشائعات بشكل عام مؤثرة على مجتمعاتنا العربية وعلى العالم بأكمله وذلك أمر له انعكاساته السلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والمؤثرة في الأمن والاستقرار السلمي، فالشائعات سلاح ذو حدين يستخدم في الشر والخير ، وبالتالي فإن الشائعات الكاذبة تعد من أخطر الرذائل التي اذا انتشرت، اضطربت أحوال الدولة ، وضعفت الثقة بين أبنائها، وانتشر فيهم سوء الظنّ المبنيّ على الأوهام لا على الحقائق، ولقد أصبحت ظاهرة انتشار الشائعات سواءُ بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي ، أو غيرها من المواقع على الشبكة العنكبوتية أكثر شيوعاً ، فالشباب يولون أهمية كبيرة للتعرف على الأخبار المقدمة من جانب الأشخاص ذوي نفس الطبيعة من التفكير والميول بدون تدقيق أثناء بحثهم عن المعلومات الموثوقة(الصلاحي،2019).

ثم بعد ذلك تطور مفهوم الإشاعة وتطور أسلوب استخدامها ومجالات ذلك الاستخدام لتشمل جوانب عسكرية وسياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، لتسهم في تفتت المجتمع الحديث بكافة فئاته ومكوناته، وطالت كافة مناحي الحياة وأثرت فيها، لذلك فإن التعامل مع الإشاعة التي يكون هدفها الضرر بالمجتمع وأمنه لابد من التعامل معها بشكل قانوني إما تغريم المروج للشائعة أو تحويله للقضاء، وإذا مست الإشاعة أمن الدولة فهي تدخل بذلك باب الجرائم الالكترونية والتي يمكن أن تصل عقوبتها إلى الحبس (نوفل، 1998)

وقد شهد الأردن في الأيام السابقة تزايداً لترويج الإشاعات من أجل التخريب العام وذلك بزعزعة ثقة الأفراد بمؤسسات الدولة، لذلك فإن الإشاعة تعد عبثاً في الأمن الاجتماعي الذي يشكل جزءا هاماً من المنظومة الأمنية، فقد حاول البعض الخلط بين حرية الرأي والتعبير والترويج للإشاعة من أجل العبث بالأمن الوطني، الأمر الذي يستدعي

تطبيق هيبة الدولة وفق قوانين مرعية، رادعة. لذلك لابد من تبيان المعلومات ومدى مصداقيتها، وهو ما يساهم في السيطرة على الإشاعة ومواجهتها.

وقد ساهمت عدة عوامل في الترويج للإشاعة منها الوضع الاقتصادي العام وفوضى الربيع العربي والثقافة المجتمعية، وعدم توفر المعلومة الصحيحة والدقيقة في الوقت المحدد، كل تلك العوامل تعتبر بيئة خصبة لمروجي الإشاعات، لذلك فإن الأردن تواجه تحدياً كبيراً في مواجهة الإشاعات التي تنتشر وبسرعة بدون رقيب ولا ضابط ( فايد، 2014).

وقد حرصت المملكة الأردنية الهاشمية على نشر الأخبار الصحية والحقيقية من خلال مؤسسات متخصصة ومنها مؤسسة فتبينوا لمحاربة الأخبار الكاذبة والشائعات،ومؤسّسة فتبيّنوا هي مؤسسة إعلامية وتوعوية مستقلة متخصصة في مجال مكافحة الأخبار الكاذبة والشائعات والخرافات المعروفة باسم العلم الزائف على الإنترنت العربي.أطلقت المؤسّسة قناة يوتيوب باللغة العربيّة في سنة 2015، بدأ مشروع فتبينوا بقناة لليوتيوب تُصدر فيديوهات تُحارب الإشاعات العلمية المنتشرة على الإنترنت عن طريق الاستشهاد بمصادر مُستقلّة، ومن ثم توسَّعت لتنتشر إلى عِدّة شبكات اجتماعية، مثل فيسبوك وتويتر، وسيتم قريباً إطلاقُ موقع خاصّ بها وكذلك تطبيقٍ للهواتف الذكية، ويعملُ في مشروع "فتبيّنوا" فريقٌ من (30) شخصاً من مختلف الدول العربية ما بين متطوعين وعاملين في المشروع، وينقسمُون إلى عِدّة فرق للبحث عن المعلومات، والتحقيق فيها، والتصميم، والتسويق عبر الشبكات الاجتماعية. يبحثُ العاملون في المشروع عن أي إشاعات مُنتشرة على الإنترنت، ويتحقَّقُون من صحّتها بمُساعدة مصادر مستقلّة، منها مقالات وكالة ناسا للفضاء ومنشورات المكتبة الوطنية لعلم الطب،وتنشرُ صفحات فتبينوا على الشبكات الاجتماعية – مثل الفيسبوك – مقالاتٍ صغيرة على نحو شبه يوميّ عن إشاعاتٍ أو خرافاتٍ مُنتشرة على الإنترنت، حيثُ تركّز المبادرة على الإشاعات والأخبار الكاذبة التي تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي سواء في المجال العلمي أو الاجتماعي أو الصور والفيديوهات المفبركة والعناوين المضللة، فقامت المملكة الأردنية الهاشمية بطلاق مبادرة تبينوا وتحت أشراف الأجهزة الأمنية على مستوى المملكة لمتابعة الأخبار الكاذبة ونشر الأخبار الحقيقية بدلنا عليها،بحيث أصبحت مرجعاً لأفراد الشعب الأردني للحصول على المعلومات الصحيحة.

وعليه، فقد جاء هذه الدراسة من أجل الكشف عن الآثار القانونية للشائعة في القانون الأردني من خلال مقدمة وثلاثة مباحث.

**مشكلة الدراسة:**

بما أن الإشاعة تشكل خرقاً للقانون والشرع والأنظمة بسبب تأثيرها السلبي على امن واستقرار المجتمع، وكونها تهدف لخلق بلبلة واضطراب وإشاعة الفتنة في المجتمعات، فإن مرتكبيها يتعرضون للمسؤولية المدنية والجنائية التي قد يواجهونها نتيجة تلك الإشاعات، لذلك ومن هذا المنطلق فقد برزت الحاجة الضرورية لمعرفة حقيقة الإشاعة في القانون الأردني، وفي ظل عدم وجود ضوابط وقوانين صارمة تعاقب ناشري الشائعات، وعدم اهتمام بعض المؤسسات الصحافية والمواقع الإخبارية بالممارسات الاحترافية التي تراعي أخلاقيات العمل الإعلامي، وتسليم غالبية الأفراد بأن كل ما يتلقونه عبر وسائط الاتصال صحيح؛ بالتالي يمررونه إلى أكبر عدد ممكن، فإن الشائعات ستستمر في الانتشار، وستحتاج الدول إلى مزيد من الجهود لمواجهتها ومنع خطرها على الفرد والمجتمع،.لذلك فإن مشكلة البحث تتمحور في السؤال الرئيس الآتي:

ما الآثار القانونية للشائعة في القانون الأردني؟

ومن هذا السؤال انبثقت الأسلة الفرعية الآتية:

1- ما حقيقة الإشاعة؟

2- متى تقع المسؤولية الجنائية على الشخص بسبب ترويجه للإشاعة؟

3- ما الآثار القانونية الناجمة عن الإشاعة؟

4- ما الطبيعة القانونية لجريمة الإشاعة؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال أهميتها النظرية والعملية وكالآتي:

**الأهمية النظرية:**

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة من أهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها من مصادرها والتي تتعلق بالآثار القانونية للشائعة، كما تهدف الأهمية النظرية للدراسة من كونها تتناول موضوعا غاية في الأهمية لما له أثر سلبي على أمن واستقرار الدولة الأردنية وأفراده,

كما تتمثل الأهمية النظرية من كونها الدراسة الأولى في حدود علم الباحث والتي تناول الآثار القانونية للشائعة في القانون الأردني وهو ما لم تتناوله دراسة أخرى، مما يجعلها نواة لدراسات أخرى مشابهة.

**الأهمية العملية:**

تتمثل الأهمية العملية من خلال استفادة الفئات الآتية منها:

1- المهتمين والباحثين في المصطلحات القانونية.

2- أصحاب القرار في الدولة من أجل إيجاد الحلول لمواجهة الإشاعة والقضاء عليها

3- العاملين في القضاء والمحاكم.

**أهداف الدراسة:**

جاءت الدراسة من اجل تحقيق الهدف الرئيسي وهو التعرف على موقف القانون الأردني من الإشاعة.

كما جاءت الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- معرفة ماهية الإشاعة.

2- بيان متى تقع المسؤولية الجنائية على الشخص بسبب ترويجه للإشاعة.

3- الكشف عن الآثار القانونية الناجمة عن الإشاعة.

4- الكشف عن الطبيعة القانونية لجريمة الإشاعة.

**منهجية الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كونه مناسباً لمثل تلك الدراسات، كما استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي ، والنظر في القوانين وآراء المشرعين من أجل تحقيق أهداف الدراسة(الصلاحي،2019).

## المبحث الأول

## طبيعة الشائعات

تعد الإشاعة إحدى الأساليب التي تستخدم في الحرب النفسية، وتكن الخطورة فيها في أنها سلاح مكون من مواطنون صالحون يرددون معلومات أو أخبار دون إدراكهم أنهم أدوات لأكثر أنوع الحروب ضراوة، وتنتشر بين صفوف الأفراد والمواطنين أكثر حينما لا يكون هناك معلومات متوفرة بالكمية الكافية عما يدون من أحداث تحيط بنا أو حدث ما. وعلى الرغم من أن الشائعة لا تعد من الظواهر الحديثة في عالمنا المعاصر، كونها بقيت ملازمة لتطور المجتمعات

والدول على الزمن، فإنها في وقتنا الحالي أصبحت من أخطر الأسلحة التي تهدد المجتمعات في قيمها ورموزها، لدرجة أن خطرها بات يفوق أدوات القوة التي تستخدم في الصراعات السياسية بين الدول، بل أن بعض من الدول تستخدمها كسلاح فتاك في الحرب المعنوية والنفسية، بحيث سبقت تحرك الآلة العسكرية، ولم يتوقف خطرها عند هذا الحد فحسب، بل أن لها تداعيات على الرأي العام خاصة في ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، حيث أن للرأي العام الدور الهام في الحياة السياسية للدول والشعوب داخليا وخارجيا وخاصة في المجتمعات الديمقراطية. كما إن للرأي العام يعد مراقب لسلوك الأفراد بما يضمن عدم اختراقهم للعادات والتقاليد التي يتمسك بها.

ولمزيد من التفصيل سيتم تناول هذا الموضوع في هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: مفهوم الشائعات.**

**المطلب الثاني: خصائص الشائعات وأنواعها.**

## المطلب الأول

## مفهوم الشائعات

عرفت الإشاعة منذ العصور القديمة، وارتبطت بالحروب والعدوان وتهديد الآخرين، إذ أدرك كثير من الحكام والملوك بأهمية الإشاعات، واعتمدوا ما يسمى بجنود أو حراس الشائعة لنقل أخبار الناس لهم من جانب، وبث الشائعات المضادة بين الناس من جانب آخر، كما فعل أباطرة الرومان، حيث يقول أن قصة حرب العرب للإسكندرية عبارة عن إشاعة تاريخية، وكذلك حرق نيرون لروما وعزفه على قيثارة وهو يستمتع بمشاهدة احتراقها إشاعة تم إلصاقها بنيرون. (الحفني،1995، 42)

ومصطلح الشائعة حديث نسبياً، إذ لم تتناول الكتب العربية تعريفاً اصطلاحياً للشائعة بالمفهوم المستخدم في العصر الراهن، كما أنه من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة نظراً لاتصاله بتخصصات عديدة مثل علم النفس والقانون والأنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والحرب النفسية،بالإضافة لارتباطه الوثيق بالتقدم الحادث في ظل ثورة الاتصال والمعلوماتية بحيث لا يمكن النظر في هذا المفهوم بمعزل عن التطور في تكنولوجيا وسائل الاتصال، وتأثيراتها في ظهور وانتشار الشائعات .ومن هنا تعددت محاولات تعريف الشائعات وتنوعت مفاهيم دراستها وزوايا النظر إلى نشأتها وآليات عملها وتطورها وسبل مواجهتها.(الشمري، 2017).

**المفهوم الاصطلاحي للشائعة :**

عرفت الشائعة بأنها: " ترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع أو تعمد المبالغة والتهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع والحقيقة، وذلك بهدف التأثير النفسي في الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو القومي تحقيق أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول أو على النطاق العالمي بأجمعه (القاضي، 1997 :165)

توجد تعريفات عدة للشائعة، فقد عرفت بأنها: " الترويج للإخبار المختلقة والتي لا أساس لها من الصحة والواقع، أو المبالغة والهويل والتشويه في سرد أي خبر في جزء ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة غير صحيحة أو مشوهة لخبر في أغلبه صحيح، أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب غير مطابق للحقيقة والواقع، من أجل إحداث تأثيرات نفسية في الرأي العام محلياً وإقليمياً وعالمياً وتحقيقاً لأهداف اقتصادية أو عسكرية أو سياسية (القاضي، 1997 :165

أشار حجاب (2007: 20) في دراسته لتعريفات عدة للشائعة وهي كالآتي: أي قضية أو عبارة قابلة للتناقل والتصديق من شخص إلى آخر من خلال الكلمة المنطوقة، وذلك دون أن تكون هناك معايير صدق في نقل الخبر، وتنتشر في أوقات الأزمة والحروب، وتدور الإشاعة حول أحداث أو أفراد يمثلون أهمية في المجتمع في ظل توفر معلومات مبهمة وغامضة هن هؤلاء الأفراد أو تلك الأحداث، كما عرفها بأنها: قصة غير متحقق من مدى صدقها تنتشر في المجتمع (حجاب،2007 :20 )

أيضاً عرفت الإشاعة بأنها: "كل خبر يتناقله الأفراد ومقدم من أجل التصديق به دون أن يكون له أي معايير أكيدة، وتبث من مصدر ما في ظروف ما ومن أجل هدف يريده المصدر دون علم الغير، وهي الأحداث والقصص والتي يتناقلونها دون التحقق من صحتها أو كذبها، وتنتقل كلما ازداد غموض ونقص المعلومة حول الأخبار التي تنشر تلك الشائعة" (Crescimbene, 2012) .

## المطلب الثاني

## أنواع الشائعات وخصائصها

يسعى مروج الإشاعة باستمرار من خلال نشر الأخبار الكاذبة والمضللة، لنشر الإشاعات من أجل أن تعم في المجتمع، وتزدحم بها كافة المجالس، وتنطق بها الألسن، والمروج للإشاعة شخص يقوم بنشر الإشاعات بين الناس، وهدفه من ذلك أن تنتشر بشكل سريع، وتعمل على إشغال ذهن الناس، من أجل أن تعم الفوضى والبلبلة في المجتمع. والإشاعة تتمثل بأنواع عدة مثل أن ينشر الفرد الإشاعة كي يضر شخص ما يعاديه، أو ينفساه، أو يسبب له ا لضرر، كما أن هناك دافع للإشاعة كإثارة الفراغ والخوف، لذلك يتناول هذا المطلب أنواع الشائعات وخصائصها بشيء من التفصيل، وكالآتي:

**أولاً: أنواع الشائعات:**

للإشاعة عدة أنواع منها (الحارثي، 2001):

1- إشاعة الرعب وهي تستهدف لبث الرعب والخوف في نفوس المدنيين والجنود في فترة الحروب، بحيث يدفعهم بث تلك الشائعة إلى الهروب أو التسليم واليأس، وإنها إشاعة ا لكره في المجتمع، وهذا التعبير يستخدم ضد من يروجون الإشاعات ضد دولهم وبلدانهم في أيام السلم.

2- إشاعات متعلقة بالأمراض والأوبئة وخطورة انتشارهما من أجل تهويل وتخويف الناس منها، خاصة فيما يتعلق بالإشاعات التي تنتشر عن حدوث زلازل أو كارثة بيئية وغير ذلك.

3- وهناك إشاعة تتعلق بسوء السيرة، والتي يكون سببها عداوة بين شخصين، أو بين زعيم دولة وزعيم دولة معادية، أو بين رجال الصحافة والتجارة، وغيرهم في المجالات والمهن المختلفة، والتي تجمع بينهم الممارسات والمنافسات الواضحة والمخفية.

4- وهناك نوع آخر للإشاعات وهي ما يسمى بالإشاعات الحالمة أو المتفائلة، وهي التي تظهره رغبة الناس من أجل تحقيق أمنية ما أو تقريب البعيد لهم، أو تحسن صورة الواقع المرير الذي يعيشونه، وتتمثل في شائعة انخفاض سلع معينة.

5- إشاعة الشغب، والتي تهدف ومن خلال إطلاق شرارة ما في حديثة بسيطة للتحول إلى مشاجرات ومن ثم مظاهرات، لتزداد وتتوسع وتصل لدرجة إثارة الشغب والفوضى.

6- إشاعة لرصد ردود فعل الجماهير تجاه فكرة معينة، أو معرفة تجاه الرأي العام وجنس نبضهم تجاه أحداث معينة.

7- إشاعة التوتر وحرب الأعصاب، والتي يكون الهدف منها زيادة التوتر بين الناس وإثارة القلق لديهم تجاه حادثة بسيطة فتسري الإشاعة لتهويل تلك الحادثة من أجل إثارة قلقهم، وخوفهم.

8- إشاعة تسمى السحابة الدخانية والتي تستخدم كستار لإخفاء بعض النوايا ممن أجل خداع عدو.

ويلخص الباحث أنواع الشائعات بما يلي:

-النوع الأول من الإشاعات هو الشائعة الزاحفة، وهي تبدأ في الانتشار البطيء ويتناقلها الناس همسا وبسرية تامة ليعرفها الجميع فجأة، ويتضمن ذلك النوع القصص العدائية أو خطابات الكراهية، التي توجه في المجتمع ضد رجال الحكومة والمسئولين لمحاولة تلطيخ سمعتهم، وكذلك تلك القصص الزائفة التي تروج لعرقلة أي تقدم: اقتصادي، أو سياسي، أو اجتماعي وتكون مترابطة في سلسلة لا تنتهي من الأكاذيب.

-النوع الثاني الشائعات الغائصة، وهي التي تنتشر بسرعة في البداية ثم تغرق تحت السطح لتظهر مرة أخرى عندما تتهيأ لها الظروف بالظهور.

-النوع الثالث هو الشائعات التي تتصف بالعنف، وتنتشر بدرجة كبيرة، وهذا النوع من الشائعات يغطي جماعة كبيرة جدا في وقت بالغ القصر. ومن نمط هذا النوع تلك التي تروج عن الحوادث والكوارث أو عن الانتصارات الباهرة أو الهزيمة في زمن الحرب، وهذا النوع يستند إلى العواطف الجياشة من: الذعر، والغضب، والسرور.

**ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الأسباب ورأى انتشار الشائعات ومنها:**

-تتنوع أهداف وأسباب أثارة الشائعات على حسب نوع الإشاعة.

-قد يكون الهدف من الإشاعة مادي أو ربحي مثل أن يعلن أن هناك مواد قديمة تحتوي على أشياء أثرية أو ذهبية ليتهافت العامة على شرائها

-وعادة ما تحدث الشائعات السياسية في الحروب والحالات الأمنية غير الاعتيادية تسبب ربكة في الطرف المعني بالإشاعة مما يجعله يخرج عن ترتيباته ويتصرف باندفاع ليثبت العكس.

–قد يكون الهدف من الشائعة اللعب أو المزاح كوفاة فنان أو خبر زواج لاعب كرة من فنانة وغيرها

–تتعدد أسباب الشائعات بسبب انعدام المعلومات لذلك ينادى بضرورة تزويد الشعب بجميع الأخبار التفصيلية والدقيقة الممكنة حتى يكون على بينة مما يدور حوله دون اللجوء لصنع إشاعات.

–ندرة الأخبار بالنسبة للشعب نتيجة التعتيم الأمني والإعلامي.

–تنتشر بصورة أكبر في المُجتمعات غير المُتعلمة أو غير الواعية, وذلك لسهولة انطلاء الأكاذيب عليهم لعدم بحثهم عن مصدر دقيق أو مسئول لتأكيد المعلومة.

**ثانياً: خصائص الشائعات:**

للشائعة خصائص عدة تمتاز بها وهي (أكحيل، 2015):

1. هي عملية نشر للمعلومات والنتائج التي تنبثق عن تلك العملية.
2. من السهولة انطلاق الإشاعة ولكن من الصعوبة إيقافها، فهي تنتشر انتشار النار بالهشيم، بل وبسرعة الصوت والضوء من خلال الأٌمار الصناعية، خاصة في عصرنا الحالي عصر التطور والسرعة.
3. يمكن أن تكون الإشاعة صادقة أي تحتوي معلومات الإشاعة على نوايا حقيقية، مثل إشاعة زيادة الرواتب للموظفين، أو استقالة شخص ذو منصب أو رتبة عالية، أو ارتفاع أسعار مواد استهلاكية، أو هزيمة أو نصر في الحروب، ويمكن أن تحقق في بعض الأحيان.
4. يمكن أن تكون الإشاعة كاذبة، وتركز على معلومات مغرضة وغير مؤكدة بل وعارية عن الصحة.
5. ويمكن أن تكون الإشاعة صادقة وكاذبة في آن واحد، ومثال ذلك ما حدث في البيت الأبيض الأمريكي عندما سرب أسمار محتملة وغير محتملة للمرشحين للمحكمة العليا، من أجل جس نبض الجماهير، وردود فعلهم حول أسماء القضاة المقبولين منهم أو المرفوضين.

وقد أشار كل من آرز ودريدز (Ayers &Dredze, 2015) إلى أن الإشاعة لها عدة عناصر مثل:

أ– شكل الإشاعة وأسلوبها: أي كيفية عرض الإشاعة وكيفية إتقانها.

ب– وظيفة ومحتوى الإشاعة: أي الرسالة التي تتضمنها الإشاعة والهدف المراد منها.

ج– المستخدمون الذين يمثلون الإشاعة والمنصة التي ينطلقون منها للترويج للإشاعة.

د- الديناميكيات التي يتم من خلالها الترويج للإشاعة كسرعة الانتشار والشكل الهرمي لانتشارها، وعقد التأثير التي تمر بها الإشاعة.

## المبحث الثاني

## الآثار القانونية للشائعة وسبل مواجهتها

تدخل الشائعة في جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعسكرية عدة ، وعلى المستويين المحلي والعالمي، وتنتشر بشكل سريع خاصة أوقات الأزمات بكافة أنواعها سواء أكانت أزمات على الصعيد السياسي أم الاقتصادي، ام الاجتماعي، ولها دور كبير في التأثير على حياة الأفراد، لذلك فقد تم توجيه القوانين من أجل أن تكون رادعة لمواجهة الإشاعات، فبعد أن كانت المادة (11) التي تتعلق بخطاب الكراهية من أكثر المواد جدلاً في مشروع قانون الجرائم الالكترونية، وبعد أن تم تعديل تلك المادة، توجس الكثير من الإعلاميين وحتى الأفراد في الأردن خيفة من المادة التي وردت في مشروع القانون الحالي والتي لا تجرم الإشاعة والأخبار الكاذبة.

ولمزيد من التفصيل سيتم تناول هذا الموضوع في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

**المطلب الأول: الآثار القانونية للشائعات.**

**المطلب الثاني: سبل مواجهة الشائعات**

## المطلب الأول

## الآثار القانونية للشائعات

عادة ما تكون الشائعة منطوقة، وكان الناس ولا زالوا يتأثرون بتلك الكلمة في بعض الأحيان أكثر من الكلمة المكتوبة، وقد ساهم في انتشار الإشاعة بشكل كبير ما يسمى بالإعلام الاجتماعي ووسائله المتعددة، كوسائل التواصل الاجتماعي، فأصبح أحد الوسائل المناسبة لانتشار الشائعات بصورة سريعة، الأمر الذي توجب أن يكون له آثاراً قانونية. فوجود قانون للعقوبات يعاقب كل من يقوم بنشر إشاعات يمكن أن تحدث الإرباك والضرر في المجتمع أو تؤثر على وحدته الوطنية وتمسكه، لذلك فالقانون المرئي والمسموع وقانون المطبوعات يحكم كل من يعبر عن رأيه من خلال وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي لذلك لابد أن يتوخى الجميع الموضوعية والدقة والحياد والنزاهة في نشر الأخبار الخادعة والمضللة.

لذلك فقد تم وضع ضوابط هامة لنص المادة (11) وهو أنه: "يعاقب كل من ينشر بقصد وبسوء نية إشاعة او خبر كاذب وان الأصل دائما في المحاكمات هو اخذ حسن النية مالم يثبت العكس موضحاً انه وفي مثل هذه الحالات يكون على الادعاء العام إثبات سوء النية لدى المتهم". كما جاء بند يجرم أصحاب التعليق على مواقع التواصل الاجتماعي وليس صاحب الموقع نفسه، والذي أثار ارتياحاً لدى ناشري مواقع التواصل الاجتماعي والناشطين على المواقع الالكترونية، إذ جاء في النص "أن التعليقات على صفحات التواصل الاجتماعي العائدة للمواقع الإخباريّة يُسأل عنها صاحب التعليق".

والتعديلات الجديدة التي أجريت على مشروع القانون تضمنت إعادة النظر في خطاب الكراهية إذ أصبح يشمل "كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبيّة أو العنصريّة أو الدعوة للعنف، أو الحضّ على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمّة."كما أُدخلت تعديلات على المادة (11) من القانون الأصلي، حيث ضبط مشروع القانون مصطلح خطاب الكراهية الذي جاء بقانون العقوبات لعام 1960 وجرم نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة بالحبس أو الغرامة، إذ جاء في المادة (13/أ) من نص القانون المعدل: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن 1000 دينار ولا تزيد على 2000 دينار كل من نشر أو بث بقصد وبسوء نية إشاعات كاذبة بحق أي شخص طبيعي أو معنوي". ( المادة 13/أ من قانون الجرائم الالكترونية، 2018).

وبالعودة لجميع القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية، والقرارات الصادرة من محكمة التمييز الموقرة والمحاكم الأخرى، لا نجد هناك نص قانوني أو اجتهاد قضائي يتحدث عن الإشاعة بمفهومها الذي تناولناه سابقاً، أي ليس هناك تعريف واضح ومحدد للإشاعة بالرغم من أنها قد وردت في بعض الأنظمة والقوانين تحت مسمى (الشائعات)، كما أنه ليس هناك أي نصوص قانونية في قانون العقوبات الأردني أفردها المشرع من أجل معالجة مفهوم الإشاعة وتجريم مرتكبها، وتحديد مجازاته استناداً للقانون، بالرغم من الخطورة الناجمة عن نتائجها التي تنطوي عليها ارتكاب الأفعال المكونة للأركان المادية للإشاعة، وهو ما يعد نقصاً تشريعياً لابد من تداركه لما للإشاعة من آثار سلبية على الدولة والأفراد والمرافق العامة فيها.

وقد حظرت الفقرة الأولى من المادة (109) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 بث الشائعات أو ترويجها، كما نصت المادة (110) من نفس القانون على معاقبة مروج الإشاعة بالغرامة التي لا تزيد على

مئة ألف دينار، وغرامة إضافية لا تقل عن ضعف الربح أو ضعف الخسارة التي حققها أو تجنبها الشخص على أن لا تزيد على خمسة أضعاف ، بالإضافة للحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

كما نصت المادة (5) من قانون الجيش الشعبي وتعديلاته رقم (39) لعام 1985 مهام ومسؤوليات الجيش الشعبي وأورده في الفقرة (ز) وهي: (ز- التصدي للحرب النفسية والشائعات التي يشنها العدو والعمل بجميع الوسائل العلمية والموضوعية لدحضها وإبطال مفعولها).

أيضاً نصت المادة (14) من تعليمات تطبيق مدونة الأمن البحري على المرافق المينائية في الميناء لسنة 2004 في الفقرة (ب) منها أنه وفي حالة إعلان الطوارئ: (ب- الالتزام بالهدوء والتصرف حسب التعليمات التي تصدر في حينه وعدم الاستماع إلى الشائعات أو ترديدها).

## المطلب الثاني

## سبل مواجهة الشائعة والسيطرة عليها

يواجه المجتمع الأردني وبشكل يومي سيلاً من الشائعات التي تستهدفه، والتي تثير الرعب والخرف والبلبلة والقلق في نفوس أفراده، لذلك لابد من وضع حداً لانتشار الإشاعة والسيطرة عليها ومقاومتها بكافة السبل، إذ أن "الوقاية خير من العلاج". وهناك عدة سبل وخطوات لمواجهة الشائعات وهي كالآتي (أكحيلي، 2015):

1- التبين والتثبت من مصدر الخبر إذ أن أهم خطوة في مواجهة الشائعة هي معرفة مصدرها والتحري عن دقتها.

2- ضرورة نقل الإشاعة لأنها يمكن أن تؤدي لتفكك الجبهة الخارجية والداخلية وبلبلة الرأي العام، وإحداث التوترات النفسية للمدنيين والعسكريين.

3- سرعة الرد على الإشاعة: لأن التباطؤ وعدم السرعة في نفي الإشاعة يكن أن يعني إثباتها وتأكيدها، وللرد لابد من تحليل الشائعة من حيث مصدرها وفتها وقوتها وخطورتها، تجاهل الشائعة إذا كانت بيطة، وإذا أتت قوية لابد من الرد عليها بصورة لبقة وغير مباشرة، كما لابد أن يتولى الرد على الإشاعة وتكذيبها ونفيها شخصيات مسولة تتصف بالمصداقية عند الجمهور.

4- العمل على نشر أخبار دقيقة موضوعية وشاملة. فالشائعة تنتشر إذ فقد الخبر وتموت بظهور الخبر الحقيقي.

كما أن هناك سبلاً قانونية لمواجهة الإشاعة تتمثل بالآتي: ( عمر، 2017)

1- الدور التشريعي: وذلك بإصدار قوانين وتشريعات تتعلق بمروجي الإشاعة، بحيث يكون رادعاً لكل من يطلق الإشاعة خاصة عندما تكون هناك نشرات للمواطنين من أجل معرفة أن هناك نصوصاً قانونية تعاقب بالسجن والغرامة أو العقوبتين معاً.

2- الدور الإعلامي: وذلك بأن تقوم أجهزة الإعلام بدورها على أكمل وجه من خلال إعطاء تفسيرات للجمهور حول موضوع الإشاعة.

3- التنظيمات السياسية، إذ تقع على عاتق كافة التنظيمات مسؤولية توعية ابناها والجماهيري وتعزيز إيمانهم بالوطن.

4- المؤسسات التعليمية: وتقع على عاتقها توعية الطلبة حول خطورة الشائعة سواء في المدرسة أم الكلية.

5- وزارة الأوقاف خاصة أن الدين له الأثر البالغ في نفوس الجماهير بشكل عام.

**ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الأمور الواجب إتباعها للتخفيف من آثار الشائعات ومنها:**

- الإيمان المطلق بالقيادة الهاشمية.

- بناء جسور من الثقة بين المجتمع ووسائل الإعلام المختلفة.

- العمل على إيصال الرسالة للجمهور بكافة الوسائل المتاحة.

-تامين فرص العمل لجميع أفراد المجتمع لان الفراغ يزيد من الشائعات بين الأفراد.

-توعية المجتمع المحلي بأهمية الحصول على معلومة من المصادر الموثوقة.

-دعوة الأفراد في المجتمع إلى أهمية الاتصال والتواصل الايجابي فيما بينهم.

## المبحث الثالث

## الطبيعة القانونية لتجريم الإشاعة

للشائعات طبيعة جنائية تجعل منها جريمة يعاقب عليها القانون، والشائعة تعد جريمة تعبيرية، وجريمة من جرائم أمن الدولة، كونها تؤثر في نفوس أبناء المجتمع، كما أنها تؤثر في أمن واستقرار الدولة.

ولمزيد من التفصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: الإشاعة جريمة تعبيرية.**

**المطلب الثاني: الإشاعة جريمة من جرائم أمن الدولة.**

### المطلب الأول

### الإشاعة جريمة تعبيرية

اهتم الإسلام بأهمية التعبير عن حياة الأفراد في المجتمع حين يتم إظهار هذا التعبير بصورة حسنة، ونهى عن الاستخدام السيء له، قال تعالى: ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء" (سورة إبراهيم،الآية 24).

تمثل الشائعات الخطر الأكبر على أي دولة في العالم، ومع دخول التكنولوجيا لمجال التواصل الاجتماعي، أصبح هناك عدد كبير من المؤسسات تستخدم تلك التكنولوجيا لتغير وتدمير دول بالكامل، وذلك بفضل توظيفها لهذا التطور في تدمير الدول ونشر الشائعات بين مواطنيها، وتحاول المملكة الأردنية الهاشمية السيطرة على تلك الشائعات دائمًا من خلال إصدار البيانات التي تنفي هذه الشائعات، ولكن وجود تشريع يعاقب مروجي تلك الشائعات أصبح أمراً هاماً.

وتعد الإشاعات من الجرائم التي تؤثر في نفوس الأفراد بمجرد طرق مضمونها النفسي الذي تحمله لنفسية الغير، حيث أن السلوك المادي هو التعبير الواعي، وقد وضع القانون الضوابط والحدود التعبيرية من أجل منع سوء استخدامه، فبين وسائل الإعراب عن المشاعر والمعاني التي إذا ما توافرت إحداها تتحقق جريمة التعبير العلني، ومن وسائل التعبير والتمثيل الصياح والإيحاء والكتابة والصور والرسوم الرموز وغير ذلك من صور التعبير. (متولي، 1997).

والمقصود بصور التعبير التي تشكل السلوك المادي في جرائم الإشاعات، أي الطرق التي يتم من خلالها تنفيذ النشاط الإجرامي للجريمة، وهي القول والكتابة والفعل بحركة الجسم، والرسم. أما القول فيتضمن الكلام أو جزء منه أي

"نصف كلمة"، إلى النطق الواحد ثم الجملة، والمعبرة بصورة الكلام نظماً أو نثراً، المهم أن يكون الاستخدام صالحاً في تجسيد سلوك مادي للجريمة. والصياح والغناء بعبارات لغوية مفهومة، يعدان من باب الكلام أيضاً، ويشترط الجهر في صور الكلام (بني عيسى وآخرون، 2002).

أما الكتابة فتتضمن كل ما هو مكتوب مهما كان شكله سواء مكتوباً بخط اليد أم مطبوعاً من أجل استخدامه في تجسيد سلوك جريمة الشائعة المادي ، وتكون الطباعة من خلال وسائل الطبع التي يمكن أن يتم إخراج المكتوب فيها بهيئة نسخ متعددة أو وثائق الكترونية. أما الفعل المشار إليه هنا فيكون من خلال حركة الجسم التعبيرية من إشارات معروفة للدلالة على المعاني والمشاعر والأفكار المختلفة، والتي تعبر عن الاستخدام السيء للتعبير في حق الغير، كالاستنكار والاحتقار والمنع والرفض وغير ذلك من الصور، وحركة الجسم المتمثلة في الإشارة تشمل كل صوت يتفوه به الإنسان مما لا يشكل قولاً واضحاً يشكل عبارات لغوية مفهومة مثل الصراخ والصفير وغير ذلك (مهدي، 1997)

وفي كل الحالات لابد أن تعتمد دلالات الفعل واضحة ومعروفة، ليس فيها لبس، وأن يكون المقصود بتلك الحركات والإشارات التعبيرية، مجرد إبلاغ مضمون معين للآخرين، دون استهداف حدث مادي يتجاوز نفسيتهم، لأنه في حال تحقق الحدث المادي من خلال إشارات تعبيرية أو حركة، فنحن أمام جريمة حدث مادي وليس حدث نفسي فخرجت الجريمة عن نطاق جريمة الشائعة التي بطبيعتها جريمة حدث نفسي باستمرار(متولي، 1997).

## المطلب الثاني

## الإشاعة جريمة من جرائم أمن الدولة

تكمن خطورة الإشاعة في تأسيسها لحالات اضطراب وعدم استقرار، وشحن وضع الدولة الداخلي وهدم نسيج المجتمع من خلال إثارة الفوضى وعدم الاستقرار، مما يهدد أمنها واستقرارها، فيجد مروج الإشاعات أرضاً خصبة له في المجتمع، لذلك فإن انتشار الإشاعة يتوقف على عدم معرفة الحقيقة، ورغبة الذي يتلقى الإشاعة في المعرفة، وودود دوافع أو مصالح أو فوائد لمن يروجها، إضافة إلى ارتفاع نسبة الجهل والأمية يشكل أيضاً البيئة المناسبة لنشرها (مهدي، 1997).

ونظراً لمدى تأثير خطورة الإشاعة على أمن الدولة، فهي تشكل أداة من أدوات الحرب النفسية التي تقوم بها دول أو جماعات معادية، من أجل تحقيق أهدافها، وذلك انطلاقاً من فبركة أخبار أون أحداث أو مواقف غير حقيقية، تتعلق بالأشخاص أو المجتمعات أو المؤسسات التي تحظى باهتمام الرأي العام، وتقدمها للناس بهيئة أخبار وحقائق واقعة دون براهين أو دلائل تثبت صحتها (علي، 1995).

ومع انتشار ظاهرة الإشاعة بصورة غير مسبوقة، بات من الضروري مواجهتها والتصدي لها بكافة الوسائل، كونها آفة خطيرة تهدد أمن الدولة واستقرارها، لذلك فقد جرم المشرع الشائعات كونها من الجرائم التي تمس أمن الدولة واستقرارها خارجياً وداخلياً، ويراد بالجرائم التي تمس أمن الدولة من الخارج كجرائم الاعتداء أو الإضرار أو المساس باستقلال أمن الدولة، أو سياستها أو المصالح القومية لها، فيدخل ضمن نطاق التجريم ما يمس استقلال الدولة، أو يهدد سيادتها وأمنها في المجتمع الدولي. أما الجرائم التي تمس أمن الدولة من الداخل فيراد بها الجرائم التي تمس كيان الدولة الداخلي، فهي ليست واقعة على فرد معين أو أفراد معينين، وإنما تقع على كافة المواطنين وتضر بالدولة نفسها، وقد خصها المشرع بعدة خصائص نظراً لأهمية حماية المصلحة من تلك الجرائم، وذلك من خلال المحافظة على مصلحة الدولة والتي تتعلق بكيانها ووجودها ووحدتها وتنظيمها (التهامي، 2006).

## الخاتمة والنتائج والتوصيات

استعرضت الدراسة الآثار القانونية للإشاعة في القانون الأردني، من خلال مقدمة وثلاثة مباحث، تضمن المقدمة مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهميتها وأهدافها ، حيث استعرض المبحث الأول: طبيعة الشائعات وتضمن مطلبين، تناول المطلب الأول: مفهوم الشائعات وتناول المطلب الثاني: خصائص الشائعات وأنواعها، واشتمل المبحث الثاني على الآثار القانونية للشائعة وسبل مواجهتها وتضمن مطلبين، تناول المطلب الأول: الآثار القانونية للشائعات. وتناول المطلب الثاني: سبل مواجهة الشائعات، أما المبحث الثالث فتناول الطبيعة القانونية لتجريم الإشاعة، وتضمن مطلبين، تناول المطلب الأول: الإشاعة جريمة تعبيرية، وتناول المطلب الثاني: الإشاعة جريمة من جرائم أمن الدولة، واختتم البحث بخاتمة ونتائج وتوصيات.

**النتائج:**

وفي حالة كان الإشاعة سياسية الغرض بها دب الفرقة فالعلاج هو كشف دعاية العدو من قبل الحكومة بطريقة سهلة واضحة ومحاربة مروج الشائعات بكل وسيلة لهما دعامتان أساسيتان يرتكز عليها تخطيط مقاومة الشائعات، يجب علينا القيام بمجموعة من الأمور ومنها:توفير فرص العمل لخلق إنتاج جيد لشغل الناس بما يعود عليهم بالنفع يساعد إلى حد كبير في مقاومة الشائعات،والعمل على التوعية في المجتمع ليدركوا أهمية تدارك الحكومات في بعض المواقف وإخفاء بعض المعلومات بغرض أمنهم فهذا ينمي حس المسئولية لديهم،والإيمان والثقة بالبلاغات الرسمية والإعلام الوطني وما يتم تداوله، إذ انه لو فقدت الجماهير الثقة في هذه البلاغات فإن الشائعات تأخذ في الانتشار أو يتم اللجوء إلى القنوات الخارجية والتي قد تروج الأكاذيب،والتعامل مع الأخبار بمنطقية بالغة من قبل المتلقي،والحرص على التأكد من المصدر، خاصة في الأخبار ذات أهمية كبيرة.

إن نشر الإشاعات سلاح خطير يفتك بالأمة ويفرق أهلها, ويسيء ظن بين الأفراد، ويفضي إلى عدم الثقة بينهم, وأسرع الأمم تصديقا للإشاعات هي الأمم الجاهلة الفاشلة, بسذاجتها تصدق ما يقال, وتردد الأخبار الكاذبة دون تمحيص ولا تفنيد, وأما الأمم الواعية فلا تلتفت إلى الإشاعات, وتكون مدركة لأحابيل وألاعيب المنافقين وأعداءها, فلا يؤثر على مسيرتها, ومن أجل ذلك مطلوب من المجتمعات دائماً أن تكون يداً واحدة , ويعين بعضها بعضا.

وأنَّ المجتمع المسلم في زَمانِنا هذا بحاجة إلى جهودٍ كبيرة لانتشاله مِن كثيرٍ مِن العادات المنحرِفة المسيطرة عليه، سواء أكانتْ عاداتٍ متوارثةً قديمة كالحسَد، والأنانية التي تنتشر في مجتمعاتنا، وربَّما أصبحتْ إرثًا ينتقل من الآباء إلى الأبناء، أم كانتْ عاداتٍ جديدةً مكتسبة أفرزتْها سُهولةُ الاتصال بالآخَر، الذي يملك قوةَ التأثير ، ويَملِك أسلوبَ التأثير المدروس، كالتهاون بالقِيَم والأخلاق، والشك في ثَوابِتنا، وهذه العادات السيِّئة إذا استحكمتْ في البشَر وصاحبَها تؤدي إلى حدوث خلل في تراكيب المجتمع الأصيل، فلا شكَّ أنَّها ستكون من أوَّل أسباب تخلُّفِ المجتمع البشري وانهزاميته، وهذا هو الجوُّ الملائم لانتشار الأكاذيب والشائعات بيْن الناس. .

**في نهاية الدراسة تم التوصل لعدة نتائج:**

1. يعتبر مصطلح الإشاعة من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة نظراً لاتصاله بتخصصات عديدة مثل علم النفس والقانون والأنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والحرب النفسية.
2. أهمية تطبيق القانون في مواجهة الشائعات ولكن الخلاف يظهر في حجم هذا الدور وطبيعته إيجاباً وسلباً.
3. تعد الإشاعة إحدى الأساليب التي تستخدم في الحرب النفسية، وتكن الخطورة فيها في أنها سلاح مكون من مواطنون صالحون يردوون معلومات أو أخبار دون إدراكهم أنهم أدوات لأكثر أنوع الحروب ضراوة.
4. للإشاعة عدة أنواع، منها الإشاعة التي ينشرها شخص ما لكي يضر من يعاديه، أو ينافسه ، وإشاعة لتخويف الناس من انتشار أوبئة أو أمراض، أو الإشاعة المتعلقة بسوء السيرة لشخص ما، وهناك إشاعات حالمة أو متفائلة، أو إشاعات لإثارة الرعب والشغب والتوتر.
5. أُدخلت تعديلات على المادة (11) من قانون الجرائم الالكترونية، حيث ضبط مشروع القانون مصطلح خطاب الكراهية الذي جاء بقانون العقوبات لعام 1960 وجرم نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة بالحبس او الغرامة،
6. من أهم سبل مواجهة الإشاعة عليها، التبين والتثبت من مصدر الخبر إذ أن أهم خطوة في مواجهة الشائعة هي معرفة مصدرها والتحري عن دقتها، وضرورة نقل الإشاعة لأنها يمكن أن تؤدي لتفكك الجبهة الخارجية والداخلية وبلبلة الرأي العام، وسرعة الرد على الإشاعة والعمل على نشر أخبار دقيقة موضوعية وشاملة.
7. هناك سبلاً قانونية لمواجهة الإشاعة تتمثل في الدور التشريعي، والدور الإعلامي، والتنظيمات السياسية، والمؤسسات التعليمية، ووزارة الأوقاف.

**التوصيات:**

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

1. أهمية الالتزام بالدقة والمصداقية والموضوعية فيفي نشر الأخبار والتأكد من مصدرها، لأن الأخبار الكاذبة والمضللة من الإشاعات لها انعكاسات خطيرة على المجتمع الأردني.
2. ضرورة محاسبة كل من ينشر الشائعات أو من يسير في هذا الاتجاه من خلال القوانين الرادعة والضابطة.
3. عمل ندوات وورش عمل تناقش موضوع الإشاعات وكيفية التصدي لها.

4. ضرورة تعميم نتائج هذه الدراسة على قطاعات عدة ذات صلة، للاستفادة نتائجها بما ينعكس إيجاباً على المجتمع الأردني.
5. إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع الشائعات حيث أن هناك فجوة كبيرة، ونقص في الدراسات ذات الصلة.
6. بإيجاد منظومة في التوعية والإرشاد بطريقة صحيحة ومنظمة بحيث نستهدف طلاب الجامعات مشيرة إلى خطورة انزلاق الشباب من خلال غسل أدمغتهم بطريقة غير مباشرة بتوجيههم إلى أفكار إرهابية ومتطرفة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.

**المراجع العربية:**

-أكحيل، رضا (2015). **الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية وتأثيرها في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

-بني عيسى، حسين وآخرون (2002)**شرح قانون العقوبات**. عمان: دار وائل للنشر.

-التهامي، مختار، وعاطف، العبد (2006). **الرأي العام**. القاهرة: دار فكر وفن للطباعة.

-الحارثي، ساعد (2001).**الإسلام والشائعة، أعمال ندوة أساليب مواجهة الشائعات**. مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

-الخليوي، رعد بن احمد (2017). **الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالأمن الفكري لدى طلبة الجامعة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

-الشمري، إسماعيل (2017). **الإشاعة في الصحافة الالكترونية العربية وتأثيراتها على المجتمع**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

-الصلاحي،مفيد.(2019).**نظرة حديثة حول تجريم الشائعات الالكترونية في القانون الجنائي**،المؤتمر العلمي السادس ،جامعة إب ،اليمن،22-2019/2/23.

-عامر، محمد (2015). **المسؤولية الجنائية عن ترويج الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي**. بحث مقدم لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي في الفترة 10-2015/3/11، المملكة العربية السعودية، الرياض.

-علي، أنور (1995). **شرح النظرية العامة للقانون الجنائي**، القاهرة: دار النهضة العربية.

عمر، غازي (2017). **الشائعات في عصر وسائل التواصل الاجتماعي- الواقع وسبل المواجهة**. مركز سمت للدراسات.

-فايد، عابد (2014). **القانون في مواجهة الشائعات**. كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر.

-القاضي، محمود كمال (1997).**الدعاية السياسية والحرب النفسية**. القاهرة: المركز الإعلامي للشرق الأوسط.

-الكايد، هاني (2009 ). **الإشاعة المفاهيم والأهداف والأخطار**. عمان: دار الراية.

-متولي، طه (1997). **جرائم الشائعات وإجراءاتها**، (د.د.ن).

-مختار، عفاف (2012). الإشاعة وخطرها على ولاة الأمر، **مجلة البحوث الإسلامية**، المملكة العربية السعودية، عدد 96،

-مهدي، عبد الرؤوف (1997). **شرح القواعد العامة لقانون العقوبات**، بيروت: دار الفكر العربي.

-الناشري، طلال (2013). الإشاعة وتأثيرها على المجتمع.**مجلة العلوم الاجتماعية**، 1(2): 25-103,

-نوفل، أحمد(1998 ) **الشائعة**. دار الفرقان للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

-ولد باباه، عبد الفتاح (2013). **تجريم الشائعة وعقوبتها في التشريعات العربية والقانون الدولي، الدورة التدريبية في أساليب مواجهة الشائعات**، خلال الفترة من 20-2013/4/24، كلية التدريب، الرياض.

**المراجع الأجنبية:**

-Ayers, B. M., &Dredze, A. M. (2015). The impact of new media and Rumors inUndergraduates'.**Community. System Research**, 14(1).

-Crescimbene, Massimo (2012). The Science of Rumors. **Annals of geophysics,**55(3). 1-18.

-Doer, Benjamin (2012). **Mahmoud Focus ,Tobias Fredric , Experimental Analysis of Rumor Spreading inSocial Networks** , Design and Analysis of Algorithms .

-Koidl, Kevin and Matthews, Tara (2017). **Measuring Impact of Rumors Messages in Social Media**, Trinity College Dublin, Ireland.